وقفة

■ عالية طالب

تظاهراتنا وتظاهراتهم

حين كنا نحتد مع الأشقاء المصريين والتونسيين والاردنيين، بسبب الوجود الأميركي في العراق الذي طاب للبعض أن يطلق عليه اسم المحررين بدل المحتلين، كنا نحتد لأننا كنا نجد للأشقاء أسبابا أراها الآن واهية جدا، لنبرر لهم ولأنفسنا كما اعتقد استحالة تغيير نظامنا السابق دون القبول بالوجود الأميركي الذي استطاع "بتسهيلات الأشقاء" الدخول لأراضينا عبر الكويت والسعودية وقاعدة قطر وقناة السويس، تلك التسهيلات البرية والجوية التي حاسبتنا الشعوب العربية على قبولها ولم تحاسب حكوماتها آنذاك التي لم تكن تختلف كثيرا عن نظامنا السابق، لذا كنا نحتد معهم ونبرر قبولهم بأنظمتهم لأنهم لم يتحصلوا على الفرصة الأميركية التي حصلنا عليها! رغم أننا في قرارة أنفسنا كنا نعرف أن تغيير النظام بيد الاحتلال وصمة لن نستطيع إزالتها بسهولة من جبين تاريخ العراق الحديث.

كانت أجوبة الأشقاء تؤكد أنهم حين يريدون تغيير أنظمتهم فلن يستعينوا بمحتل بل بأيديهم سيفعلون هذا، وهو ما حصل فعلا لاحقا واستطاعت التظاهرات الصامدة بوجه قمع السلطة أن تحقق ما أرادت وعبر تضحيات كان لابد منها وصولا إلى الهدف المنشود، وهو ما فعلته تونس قبلها ولاحقا ليبيا وتحاول أن تفعله اليمن وتونس وسوريا رغم القمع والبطش الذي تتعرض له تلك الشعوب من أنظمتها الدكتاتورية، وبالرغم من أننا حاججنا الإخوة بتاريخ انتفاضة ١٩٩١ التي كادت تزيح النظام بتضحياتها الكبيرة لولا تدخل "أنظمة الأشقاء" والأميركان الذين فضلوا مد عمر النظام لأسباب طائفية معروفة، رغم تلك المحاججة الساطعة إلا أن الشعوب الشقيقة كانت تجد أجوبة عبر تصورات حكامهم وتدخل إيران على الخط لتسلبنا حقوقنا التاريخية في تلك الانتفاضة حسب تصورات الأشقاء.

اليوم هذه الشعوب ما زالت تتظاهر كلما رأت سببا يستحق ذلك ورغم وجود خروق هنا وهناك تؤثر سلبا على تلك التظاهرات إلا أنها عموما تحقق أغراضها الايجابية دوما، على عكس تظاهراتنا في ساحة التحرير التي أصبحت لا تغني من جوع ولا تسمن أحدا، تظاهرات واهية لم تحقق أهدافا ثابتة، ولم تؤثر لا على مستوى الخدمات ولا الواقع الأمني ولا السياسي ولا الحريات ولا الحقوق، وتغافلت عن التواجد في المواقف السياسية الحقيقية التي تظهر حجم الخروق الأمنية والارتباطات الإقليمية والدولية التي تسهم دائما في إبقاء الأوضاع الشائكة على ما هي عليه إن لم تزدها تعقيدا واشتباكا، ولم يكن لهذه التظاهرات تواجدا مهما في الأحداث الأخيرة التي عاشها العراق ولم تقل كلمتها الحقة في تعرية الملفات السياسية والمتآمرين على العراق بفعل تلك الارتباطات المستشرية.

تظاهراتنا أصبحت بلا طعم شعبي، ولا تعد غير تواجد للأصدقاء والأغاني والصراخ والفوضى التي لا تحقق تغييرا لا على الاحتلال السياسي الإقليمي ولا على مستوى الإرهاب المؤسساتي المنظم وستبقى شعارات أسبوعية تحقق وقتا ترفيها للشبيبة، وسنبقى نحتد مع الأشقاء وحججنا تتساقط تباعا.

هل ستكون بغداد ضحية للصراع السعودي الايراني؟

□ ترجمة المدى

نجاد

اردوغان

عبد الله

العراق الذي غادرته الولايات المتحدة الشهر الماضي يختلف كثيرا عن العراق الذي تعرض للاجتياح عام ٢٠٠٣ . لقد ذهبت ببساطة " الحرب على الارهاب " و بناء الديمقراطية.

السياق الجيوسياسي الذي تركته اميركا للعراق يمكن تحديده الان بخمسة تحديات خطيرة .

اولا، ان العراق يقع في مركز المواجهة الاميركية – الايرانية، و انه المكان الوحيد الذي واجه فيه الجيش الاميركي المليشيات المدعومة من ايران بشكل مباشر.

ثانيا، يقف العراق في منتصف الصراع بين ايران و السعودية من اجل التفوق الاقليمي. فحكام السعودية يعارضون الحكومة الايرانية الحالية لكن ليس بالضرورة النظام الايراني نفسه، فربما يمكنهم ان يتعايشوا بسلام مع قيادة ايرانية مختلفة كما فعلوا خلال سنوات التسعينات (١٩٩٠).

ثالثا، مع محاولة تركيا اعادة تثبيت نفسها في الشرق الاوسط من اجل مواجهة ايران من جهة و ترويج صورتها كدولة اسلامية عصرية من جهة اخرى، فان العراق يقع في المنتصف ايضا .

تعتبر تركيا راعية للكتلة العراقية البرلمانية ، و اكبر مصدر للاستثمار في اقليم كردستان العراق، كما انها تتدخل في شؤون اقليم كردستان من اجل مراقبة الحركة الانفصالية الكردية المتمركزة هناك.

رابعا، ان كردستان العراق يزدهر و من المحتمل ان يتجه الى شكل من اشكال الاستقلال، واكبر دليل على ذلك ان نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي لجأ الى هناك مبتعدا عن بغداد.

نجاح حكومة اقليم كردستان في توفير الامن و الخدمات – بعكس الحكومة المركزية – يحفز اليوم محافظات اخرى على المطالبة باقاليم مستقلة، وهو تحد كبير للدولة العراقية التي كانت على مدى التاريخ دولة مركزية عسكرية.

اخيرا، فان الجو الحالي في العراق ينبئ بانفجار طائفي ، حيث كان العراق قد وصل الى حافة الحرب الاهلية ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ ، و اليوم من الممكن ان تعود تلك الكارثة مرة اخرى.

كما ان وسائل الاعلام، خاصة الفضائيات الناطقة بالعربية، تؤجج المشاعر الطائفية و تساهم في تهيئة اجواء من الازمات والكوارث التي يروج لها رجال الدين الجهلة المتعصبون.

يمر الشرق الاوسط اليوم بانتفاضة ذات وجهين: سرعة كبيرة في التغيير المناخي، ونقص في المياه، ونمو المدن، والتدهور البيئي، وعدم التوازن المستمر في الاقتصاد والموارد، والانفجار السكاني الذي يتزامن مع الحروب والاجتياحات والتدخلات الخارجية، و الصراع المدني والديني، و الانتفاضات الجماهيرية.

ان معيشة العراقيين تستند على دولة تعتمد الى حد كبير على مورد واحد هو النفط.

فالزراعة قد انهارت بشكل كبير وان مياه الرافدين تجف تدريجيا، و تلاشت المسالك التجارية التي كانت تعتمد على جغرافية العراق الفريدة، و انكمشت طرق النقل، كما ان التجارة هي مجرد اعادة تدوير للثروة المملوكة للدولة.

الدول العربية التي اعقبت الامبراطورية العثمانية اثبتت بانها جميعا لم تكن مستقرة ومعرضة للعنف وهدفا للتدخلات و السيطرة الخارجية.

فاذا ما بقي العراق بلا رقابة فسيبقى رهين الاضطرابات التي يمر بها حاليا ورهينا لاسعار النفط.

هذه هي تركة العراق، لكن من غير المبرر ان يكون ذلك هو مصيره . على العراق ان يعيد تصوراته للشرق الاوسط و ان يخلق هياكل اقتصادية وامنية وسياسية جديدة تساعد في تقريب بلدان الشرق الاوسط الى بعضها و في نفس الوقت تخمد الخلافات العرقية والدينية في المنطقة .

في الحرب الباردة الاميركية – الايرانية، على العراق ان يقاوم سحبه الى المواجهة، فان له مصالح مع كلا الجانبين و يمكن ان يلعب دورا مهما في التوسط وحتى اطفاء الصراع بينهما.

وفي الصراع الاقليمي بين السعودية وايران، يجب ان يقف العراق الى جانب الحق والعدالة من خلال الدفع باتجاه انتخابات حرة نزيهة وكومة تمثيلية وحقوق الاقليات وحكم القانون في مناطق مثل البحرين وسوريا ولبنان واليمن .

كما ان على العراق ان يرحب بعودة تركيا الى الشرق الاوسط لكن ليس كامبراطورية عثمانية وانما كنموذج ناجح للاقتصاد المتحرك المتأصل في دولة ديمقراطية تحترم ارثها الاسلامي.

ويمكن للعراق ان يوقف انجراف حكومة اقليم كردستان نحو الاستقلال عن طريق انشاء مؤسسات وطنية مفتوحة وعادلة وثقافة مدنية . هذه هي افضل ضمانات الوحدة الوطنية.

اخيرا، ومن اجل منع الحرب الطائفية في الشرق الاوسط، على العراق ان يقاوم خطابات المتطرفين و الدفع باتجاه فهم شامل للاسلام من شأنه ان يقوض إيديولوجيات الكراهية البشعة.

ان سلبية قادة العراق ولامبالاتهم تجاه هذه التحديات الاساسية تتناقض مع ضراوة قتالهم من اجل السلطة السياسية والنفوذ ، وتتناقض مع سعيهم الى الربح المادي لهم ولرفاقهم.

ان القيادة الحكيمة وفن السياسة يمكن ان تخرج العراق من هذا المستنقع ، والا فان القوى التي تضرب العراق و المنطقة قد تقوده الى الكارثة.

■ عن: نيويورك تايمز

التقرير الامني

العدل تطلق سراح ٥٦٣ سجيناً خلال شهر

تراجع أعداد القتلى إلى أدنى مستوياتها

حارس امني راقب احد السجون (أرشيف)

أعلنت وزارة العدل امس عن إطلاق سراح ٥٦٣ سجينا خلال شهر كانون الاول الماضي، من جميع سجونها، فيما أكدت إحالة ١٣٧٤ سجينا إلى التسفير والمحاكم خلال الشهر ذاته. وقال المتحدث الإعلامي باسم الوزارة حيدر السعدي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "عدد المطلق سراحهم من سجون وزارة العدل خلال شهر كانون الأول الماضي بلغ ٥٦٣ سجينا".

□ بغداد/ متابعة المدى

وأضاف السعدي أن "الوزارة أحالت١٣٧٤ سجينا خلال الشهر ذاته".وكانت وزارة العدل أعلنت، في العشرين من كانون الأول الماضي إطلاق سراح ١٩٢ موقوفا من ثلاثة سجون تابعة لها، بسبب عدم كفاية الأدلة ضدهم، وأكدت أن المحاكم داخل السجون تتابع بالسرعة المطلوبة الملفات الخاصة بالموقوفين، لإطلاق سراح الأبرياء منهم، والإبقاء على المطلوبين.

وأعلن مجلس القضاء الأعلى في العراق، في (١٣ كانون الأول ٢٠١١)، عن الإفراج على ٣٥٥٦ موقفا في شهر تشرين الثاني من العام الماضي ، فيما أكد حسم قضايا ٩٨٥٠ موقوفا خلال الشهر ذاته، فيما أعلن المجلس في ٣٠ تشرين الثاني الماضي عن الإفراج عن ٤٨٩١ موقوفا خلال شهر تشرين الأول من العام الماضي. وكشفت منظمة العفو الدولية في تقرير صدر، في ١٢ أيلول من العام الماضي، عن وجود ما لا يقل عن ٣٠ ألف معتقل في السجون العراقية لم تصدر بحقهم أحكام قضائية، متوقعة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، إضافة إلى وفاة عدد منهم أثناء احتجازهم نتيجة التعذيب أو المعاملة السيئة من قبل المحققين أو حراس السجون الذين يرفضون الكشف عن أسماء المعتقلين لديهم.

كما أعلنت منظمة العفو الدولية في تقرير صدر، في كانون الثاني من العام ٢٠١١، أن العراق يدير سجوناً سرية، يتعرض فيها السجناء إلى عمليات تعذيب روتينية لانتزاع اعترافات يتم استخدامها لإدانتهم، مبينة أن قوات الأمن تستخدم التعذيب وغيره من ضرب وسوء معاملة لانتزاع الاعترافات من المعتقلين الذين يحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، لاسيما في مرافق الاحتجاز، فيما فندت وزارة العدل التقرير، مؤكدة أن تواجد الأجهزة الأمنية داخل السجون يهدف إلى توفير الحماية لها.

من جانب آخر أظهرت احصاءات رسمية أن عدد القتلى في أعمال العنف شهدت تراجعا في شهر كانون الاول الماضي الى أدنى مستوى بالمقارنة مع بقية اشهر عام ٢٠١١ الذي قتل فيه ما مجموعه ٢٦٤٥ شخصا نتيجة لاعمال العنف.

وتشير الاحصاءات الرسمية ان عدد القتلى في كانون الاول كان ١٥٥ قتيلا بينهم ٩٠ مدنيا بالمقارنة مع شهر تشرين الثاني الذي قتل فيه ما مجموعه ١٨٧ بينهم ١١٢ مدنيا.وأظهرت احصاءات من وزارتي الدفاع والداخلية أن ٣٦ من جنود الشرطة و ٢٩ من الجيش قتلوا في كانون الاول مقابل ٤٢ شرطيا و٣٣ جنديا في تشرين الثاني.وفي احصاء عن عدد الجرحى ظهر أن ٩٩ مدنيا و٩٢ شرطيا و٨٨ جنديا أصيبوا في حوادث الشهر الماضي.ووقعت أسوأ الهجمات يوم ٢٢ كانون الاول عندما وقعت سلسلة من التفجيرات في بغداد مما أسفر عن سقوط ٧٢ قتيلا. على المستوى الامني أعلن الجيش امس عن اعتقال ثمانية مطلوبين بتهمة "الإرهاب" والعثور على كمية من المتفجرات والصواريخ والعبوات الناسفة خلال تأمين الزيارة الأربعينية جنوب بغداد.

وقال قائد الفرقة السابعة عشر المسؤولة عن مناطق جنوب بغداد اللواء الركن ناصر الغنام في حديث لوكالة السومرية نيوز "إن قوة من فرقته نفذت صباح امس، عملية دهم استباقية في عدد من المناطق جنوب العاصمة لتأمين مواكب زيارة أربعينية الإمام الحسين"، مبينا أنها "اعتقلت ثمانية مطلوبين وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب". وأضاف الغنام أنه "تم العثور خلال العملية على ثمانية صواريخ متطورة بطول مترين فيما ضبطت ١٥ عبوة ناسفة وتسع قنابل متنوعة، فضلا عن ٥٠ كيلوغراما من المواد المتفجرة".وذكر الغنام أنه "تم نقل المعتقلين إلى أحد المراكز الأمنية للتحقيق معهم، فيما تمت مصادرة الصواريخ والمتفجرات".

فيما أفاد مصدر في شرطة محافظة ديالى امس، بأن خمسة مطلوبين غالبيتهم بتهمة "الإرهاب" اعتقلوا في مناطق متفرقة من المحافظة.

وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "قوة من الشرطة نفذت، ظهر امس، عمليات دهم وتفتيش في مناطق بعقوبة وقضاء المقدادية اعتقلت خلالها خمسة مطلوبين، غالبيتهم وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيراً إلى أنه "تم اقتياد المعتقلين إلى مركز أمني للتحقيق معهم".

وشهدت ديالى، يوم امس، اعتقال ثلاثة أشخاص يشتبه بتورطهم بمقتل مدني وإصابة ثان بانفجار عبوة ناسفة جنوب بعقوبة، فيما قتل مدني بهجوم مسلح شمال بعقوبة واعتقل المنفذ وهو ابن شقيقه، كما اعتقل قيادي بارز في تنظيم القاعدة خلال عملية أمنية نفذتها غرب بعقوبة.

وتنص المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥ على أن من الأعمال التي تعد إرهابية هو العمل بالعنف والتهديد على إثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم لبعض وبالتحريض أو التمويل.

وزير يؤكّد حاجة الانتخابات المبكّرة إلى سنتين

أعلن وزير الدولة في الحكومة ، أن إجراء إنتخابات نيابية مبكرة في البلاد سيستغرق نحو عامين لإكماله، مستبعداً في الوقت نفسه تنظيم انتخابات مبكرة في العراق على خلفية الأزمة السياسية الراهنة.

وأفاد ياسين حسن أن "الوضع السياسي في العراق يمر بمرحلة صعبة"، لافتاً الى أن "الأزمة السياسية الراهنة في البلاد هي في الأصل نتيجة للاقتتال الطائفي خلال السنوات القليلة الماضية والتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي العراقي وليست سبباً".

وأضاف حسن أن "الوضع الراهن في العراق بلا شك هو أزمة سياسية وليس قضائية كما تدعي بعض الأطراف"، منوهاً الى أن "ما فجر الوضع السياسي المتأزم أصلاً في العراق هو الكشف عن ملف الاتهام لنائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بعد انسحاب القوات الأميركية".

العراقيّة تكشف شروطها للاشتراك في المؤتمر الوطني

كشفت القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الاسبق إياد علاوي، الاثنين الماضي، عن انها وضعت مجموعة من الشروط كأساس لمشاركتها في اجتماع قادة الكتل المرتقب عقده بدعوة من رئيس الجمهورية جلال طالباني، وقالت النائبة وحدة الجميلي إن "القائمة العراقية تؤيد الحوارات بين الكتل السياسية للخروج من الازمة الحالية، لكن مشاركة العراقية في الاجتماعات او المبادرات سيكون مشروطاً".

واوضحت الجميلي في تصريحات صحفية امس أن "ابرز الشروط أن تكون قضية الهاشمي والمطلك محل بحث خلف الكواليس، وان يعلن جدول الاجتماعات او المبادرات على الشعب العراقي، وأن تشكل لجان تتولى تطبيق توصيات الاجتماعات على ان تحدد لها سقوفا زمنية لذلك".

وأكدت الجميلي على أن "المؤتمر الموسع المزمع عقده جاء لحسم قضيتي الهاشمي والمطلك".

دولة القانون ترجّح اكتمال نصاب جلسة البرلمان

ذكر القيادي في ائتلاف دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني خالد الاسدي أن النصاب القانوني لجلسة مجلس النواب اليوم سيستكمل في حال استمرار مقاطعة العراقية للمجلس. وقال الاسدي في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء امس: نتمنى من القائمة العراقية ان تعيد دراسة تعليق عملها داخل مجلس النواب خاصة أنها تشهد انسحابات كثيرة فيها، مبيناً: ان النصاب القانوني لجلسة اليوم الثلاثاء سيكتمل في حال بقيت العراقية مصرة على تعليق عملها، وأن الكتل البرلمانية الأخرى في مجلس النواب ستحضر الجلسة لأنهم لا يريدون تعطيل المجلس. واستدرك النائب عن الوطني: إن تعليق عمل العراقية سيضر ناخبيها ويزعجهم لعدم تمثيلهم في البرلمان. ومن المؤمل ان يعقد البرلمان جلسته اليوم بوجود ١١ مشروعا على جدول أعماله.